

المحور الخامس: الهيدرو- بوليتكس والتنافس حول أحواض المياه المشتركة: حالة حوض النيل الشرقي

النذير محمد التوم شاع الدين¹

مقدمة:

مؤخراً، أصبحت قضية المياه ترتبط مباشرة، بتعقيدات السياسة والأمن القومي والإقليمي في مختلف مناطق العالم، بسبب أهمية المياه كمادة حيوية وإستراتيجية في أمن الدول والشعوب، خاصة مع تزايد المخاطر المتعلقة بتناقص الرصيد المائي للدول بسبب (التغيرات المناخية، الزيادة السكانية ، الاستخدام الزائد للمياه) وأيضاً بسبب أهمية المياه في مشاريع التنمية، وتوفير الأمن الغذائي للشعوب، تحديداً في الدول النامية بما فيها دول القارة الإفريقية. أكثر من ذلك، امتدت هذه التحديات في الآونة الأخيرة لتشمل التنافس على أحواض الأنهار المشتركة كإحدى أهم التحديات الآنية والمستقبلية، التي تربط المياه بقضايا السياسة، العلاقات بين الدول و تهديد الأمن المائي والقومي للدول، نظراً لأهمية الموارد المائية المتاحة لأغراض مشاريع التنمية والطاقة في الدول النامية، خاصة مع غياب البدائل الأخرى التي تواكب التطور التكنولوجي العالمي والتنافس حول الموارد الطبيعية بما فيها المياه في القرن الحالي.

في إفريقيا، تمثل قضية المياه إحدى التحديات المستقبلية المرتبطة بالاستقرار والأمن القومي لدول القارة. الآن هناك عديداً من قضايا تنمية واستغلال الموارد المائية، الإنتاج الزراعي،

يتناول هذا التقرير العلاقة بين الموارد المائية والمشاريع الكهرومائية (سد النهضة) والتوتر السياسي بين الدول التي تتشارك حوض نهر واحد، كما يجسده واقع التوتر المتنامي بين دول الحوض الشرقي. بجانب تناول الآثار الإيجابية والسلبية لمشاريع السدود الضخمة في إفريقيا، ركز التقرير على توضيح الدور السياسي للمياه (هيدرو-بوليتكس)، من خلال توضيح حالة التوتر بين دول المنبع والمصب حول توزيع حصص مياه النهر بين دول الحوض، ونقض دول المنبع، خاصة إثيوبيا، للاتفاقيات القديمة التي وزعت حصص المياه بين هذه الدول. تناول التقرير الاتفاق الإطاري لمشروع سد النهضة الذي تم توقيعه بين دول السودان وإثيوبيا ومصر. خلص التقرير إلى ضرورة وجود إدارة تكاملية للمياه لتخفيف حدة التوتر بين دول الحوض

¹ أستاذ مساعد، علوم سياسية ودراسات إستراتيجية،
معهد البحوث والدراسات الإفريقية-جامعة إفريقيا
العالمية

لنمو مشاريع إنتاج وتسليع الطاقة المرتبطة بالمياه تواجه صعوبات نتيجة لغياب السياسات الرشيدة و القوانين المائية التي تنظم استغلال الموارد المائية في الدول الإفريقية، أو نتيجة للتنافس الدولي الناشئ بين الدول التي تتشارك حوض نهري واحد بسبب غياب الاتفاقيات الدولية الملزمة (Dedicated & Legal Treaties)، أو عدم الاعتراف بما هو موجود من اتفاقيات تاريخية التي تدير وتنظم وتوزع الحصص المائية بين الدول التي تتشارك مصدراً مائياً واحداً. هذا بجانب أن زيادة الإنتاج الزراعي وتلبية الطلب والررفاه الاجتماعي في القارة أصبح غير مرضٍ لشعوب القارة في ظل تزايد الطلب علي المواد الغذائية والنمو السكاني المتزايد. إذ نجد خلال الـ 25 سنة السابقة تزايد سكان القارة بشكل ملحوظ بلغ حوالي 1.166 مليار نسمة في العام 2015، ومن المتوقع أن يزداد العدد ليصل إلي 1.9 مليار نسمة بحلول العام 2050 (البنك الدولي 2015). أدى كل ذلك إلى أن تصبح قضية تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع إستراتيجية الدول الأمنية، و أن يكون موضوع "الأمن المائي" على رأس قائمة الأولويات والسياسات في القارة. الأمر الذي قاد إلى توترات تنذر بنزاعات مستقبلية حول الموارد المائية كما في حالة التوتر الناشئ في حوض النيل الشرقي بين إثيوبيا ومصر حول إنشاء المشاريع الكهرو-مائية الإثيوبية والتي تعتبرها مصر تهديداً لأمنها المائي والقومي.

المشاريع الكهرو-مائية (السدود) والتوتر

السياسي في حوض النيل الشرقي

في الوقت الحاضر، بينما يشهد العالم نزاعات داخلية وبين الدول حول الموارد الطبيعية والطاقة، وسعي الدول المحموم للسيطرة على مصادر الطاقة والموارد القيمة (النفط والمعادن النفيسة)، تنامي في خضم هذه الصراعات، نزاع حول الموارد المائية، مما يهيب العالم لصراعات مستقبلية مصدرها التنافس حول استغلال مياه الأنهر المشتركة ومصدرها، لاسيما في ظل تناقص المعروض من المياه نتيجة للندرة، والتغير المناخي واستغلال المياه لأغراض الطاقة والري والإنتاج الزراعي. يأتي ذلك في ظل الزيادة السكانية العالية والحاجة المتزايدة لاستغلال المياه كمورد رئيسي للحياة، فحسب تقديرات الأمم المتحدة الأخيرة، سيزيد عدد سكان الكرة الأرضية من حوالي 7.3 مليار نسمة إلى حوالي 9 مليارات نسمة بحلول عام 2040 (محمد علي 2016). بجانب العوامل التقليدية (الزيادة السكانية وتغير المناخ) التي تقود إلى النزاعات الداخلية والدولية حول المياه، نجد أن حمى بناء وتنفيذ السدود وتطوير المشاريع الهيدروليكية يمثل الملمح الأهم للنزاع حول الأنهر الدولية، وهو ما أكدته محكمة لاهاي المختصة بالنزاعات الدولية، حيث كشفت عن وجود 263 حوضاً نهرياً متنازلاً عليه حول العالم، مع وجود 40 ألف سد كبير في جميع أنحاء العالم؛ مما سيتسبب في مواجهات بين المتنازعين حول حصص واستخدامات المياه لتأمين احتياجات الدول لها في مشاريع التنمية الاقتصادية، الطاقة والحياة (محمد علي 2016).

(تشاد، الكاميرون، نيجيريا والنيجر). بينما تعد منطقة حوض النيل من أكثر المناطق توتراً بين دول الإقليم بسبب عزم الدول على إنشاء السدود ومنشآت الطاقة الكهرومائية على نهر النيل. فالآن هنالك عدد من منشآت الطاقة الكهرومائية ومشاريع الري قيد التخطيط والتنفيذ في دول الحوض، فالسودان يعمل على إنشاء ثلاثة سدود جديدة لإنتاج الكهرباء والري (سدود: دال، الشريك، وكجبار)، وفي جنوب السودان الدولة الوليدة هنالك مشروع سد واو بالتنسيق مع مصر، وتسعى أوغندا لإنشاء سد كاروما، وسد انجا3 وجراندا إنجا في الكونغو، هذا بالإضافة إلى سلسلة السدود الإثيوبية بما فيها سد النهضة والتي تطمح من خلالها إثيوبيا أن تكون قوة عظمى في إنتاج الطاقة الكهربائية في القارة.

جدول(1) يوضح أهم السدود قيد التخطيط

والإنشاء في إفريقيا

الدولة	السد/ السدود	المجرى النهري
السودان	• دال، الشريك • وكجبار، دقش، السيلوقة • ستيت (أعالي عطبرة)	• نهر النيل • نهر عطبرة
الكونغو	سد انجا3 و انجا4 وانجا5	نهر الكونغو
أوغندا	كاروما، سد أوغندا الجديد	نهر النيل الأبيض
إثيوبيا	النهضة	النيل الأزرق
جنوب السودان	واو	نهر النيل الأبيض
جنوب إفريقيا	موزيمبو ، الفريد نزو و أور تمبو	موزيمبو و فرعه تيسنا
غينيا	خزان فومي	نهر النيجر

المصدر: الباحث

النزاع حول إنشاء السدود استغلال مياه الأنهار المشتركة يجسد ارتباط المياه بالسياسة، وأصبح يفسر بشكل كبير طبيعة التعاون والصراع بين الدول في الفترة الحالية، إذ يجسد طبيعة عدد من النزاعات على الساحة الدولية، كما يجسده مثلا النزاع بين كندا والولايات المتحدة حول حصص المياه في نهر سانت لوراس والبحيرات العظمى، ونزاع شيلي وبوليفيا حول نهر ريو لوكا، وأسبانيا وفرنسا حول بحيرة لانوكس الحدودية، وفي آسيا هنالك الصراع التاريخي بين الهند وبنغلاديش حول مياه نهر الكانكا، الصين وكمبوديا وفيتنام بسبب سد الممرات الثلاث على نهر اليانجتسي بالصين. النزاع التركي، العراقي، السوري بداية من بناء سد أتاتورك في تركيا، وسعي تركيا لبناء سدى GPA واليسو، وهو نزاع ناتج بسبب تقلص تدفقات مياه نهر دجلة إلى سوريا بنسبة 40%، والعراق بنسبة 80% أيضاً صراع إيران والعراق على مياه شط العرب، بجانب الصراع الإسرائيلي، الأردني السوري حول نهر الأردن، والنزاع الإسرائيلي-اللبناني على مياه نهري الحاصباني والوزاني.

في إفريقيا، يعد توزيع المياه للري، والاستعمال البشري، وإنتاج الطاقة الكهرومائية، والحدود السياسية من أهم الأسباب التي تقود إلى اندلاع النزاعات بين الدول حول أحواض ومجاري الأنهار العليا والسفلى (Upper and Down Streams)، مثل النزاع الدموي الذي حدث بين السنغال وموريتانيا، والصراع بين نامبيا وبتسوانا حول نهر أوكافانكو والذي تتبع معظم روافده من انغولا، وكذلك احتمالية وجود صراع وتوتر بين الدول المتشاطئة لحوض بحيرة تشاد

والسلسلة الغذائية نتيجة تراكم الملوثات في التربة والمزروعات والحيوانات التي يتغذى عليها الإنسان.

5. تزايد عملية النحر المائي حول قواعد المنشآت والأعمال النهرية.

6. زيادة تراكم المخزون الميت من الطمي ببحيرة السد يؤدي بالإضافة إلى فقد جزء من السعة التخزينية وأثره على الحياة النهرية من الأسماك وغيرها، يؤدي إلى تآكل الشواطئ في دلتا النهر نتيجة فقد التوازن الطبيعي في الإرساب بين النهر والبحر (حمد هاشم، 2013).

7. التنافس واحتمالية الصراع بين الدول المتشاطئة لمجرى نهري واحد (مثال نهر النيل، الكونغو والنيجر).

التوتر بين دول المنبع والمصب في الحوض الشرقي:

فيما يخص التوتر في حوض النيل الشرقي الذي يضم (إثيوبيا، إريتريا، جنوب السودان ، السودان ومصر)، ومصدر حوالي 85% من موارد نهر النيل المائية، يجسد هذا التوتر النموذج المصغر لأزمة حوض النيل ككل. وتعد أزمة إدارة مياه النيل بين دول المنبع والمصب مثلاً قوياً على النزاع حول المصادر الطبيعية وأحواض الأنهار في العالم، إذ يمثل نهر النيل أحد الاتجاهات الإستراتيجية المهمة التي تلبى متطلبات الأمن القومي، والاستقرار السياسي والتنمية لدول الحوض لما يتضمنه الأمن المائي في أحد أبعاده الجوهريّة. لسنوات طوال ظلت العلاقة بين دول الحوض تتميز بالاستقرار النسبي فيما يتعلق باستخدام واستغلال مياه النهر. مؤخراً أفرزت

وبالرغم من أهمية المشاريع المائية كالسودود في تأمين احتياجات الدول المتزايدة للطاقة والري و مشاريع التنمية الاقتصادية، إلا أن المخاوف تعاضمت بشأن التوسع في مشاريع السودود في القارة. فبعض الدول كمصر مثلاً تخشى من أن يؤثر قيام السودود وتحديداً سودود إثيوبيا على أمنها المائي وتناقص حصتها السنوية من مياه النيل، هذا بجانب الآثار البيئية السالبة الناتجة عن إنشاء السودود كزيادة معدلات التبخر وفقدان المياه، ودمار الغابات والمحميات الطبيعية مما يؤثر على التوازن البيئي، عوضاً عن التلوث البيئي و انتشار الأمراض كالمalaria، وبشكل أكثر تحديداً يمكن تلخيص الآثار السالبة لانتشار السودود العملاقة في الآتي:

1. التغيرات المناخية والبيئية والإيكولوجية نتيجة احتلال بحيرة السد لمساحات كبيرة من الأراضي التي لا تخلو من الموانع الطبيعية البرية والنهرية ومراعيتها.
2. غرق الأراضي الزراعية والمساكن وكثير من الآثار التاريخية ومكانم الثروات الطبيعية التي قد توجد في حيز منطقة البحيرة.
3. التهجير القسري للسكان الأصليين وفصلهم عن تراثهم الحضاري والثقافي إلى مناطق بعيدة عن موطنهم دون تهيئتهم اجتماعياً وثقافياً وسكنياً لحياتهم الجديدة في هذه المناطق، علاوة على مسألة التعويضات عن الأضرار في ممتلكاتهم الخاصة.
4. حرمان الأراضي الزراعية خلف السد من مواد الفيضان المخصصة للتربة، وأثر تعويض ذلك بالمبيدات الكيميائية على صحة البيئة

هذه الاتفاقيات لا تتوافق واحتياجاتها الآتية للمياه بغرض التنمية. لذلك ترى ضرورة إعادة النظر فيها من قبل دول الحوض للاستفادة من مياه النيل بصورة أفضل وزيادة مواردها من المياه على عكس ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية الانتفاع المشترك بين مصر والسودان في العام 1959، التي خصت مصر بنسبة 55,5% أي ما يعادل 97% من إيراداتها المائي، والسودان بنسبة 18,5% أي ما يعادل 77% من إيراداتها المائي (البحيري، 2012). لذلك تسعى دول المنبع إلى تغيير الواقع السياسي الإقليمي من خلال استبدال تلك الاتفاقيات بأخرى جديدة لا تتعارض مع سياساتها الراهنة، كالاتفاق الإطاري الذي وقعت عليه ست دول (إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي) في عنتبي 2010، كخطوة أولى وعملية لإعادة النظر في نظام محاصصة المياه بين دول الحوض. لم توقع دولة السودان ومصر بالرغم من موقف السودان المؤيد لاستفادة الدول من مياه النهر في مشاريعها التنموية بما فيما قيام سد النهضة الأثيوبي (Renaissance Dam) مسار الخلاف الرئيسي بين مصر وأثيوبيا.

إن الدور السياسي الذي تلعبه المياه في الحوض الشرقي يتمثل في تحديدها لطبيعة العلاقات بين دول الحوض سواء كان في اتجاه التعاون أو الصراع، كما في حالة التوتر بين إثيوبيا ومصر، بجانب تعقيدات المصالح وإثارة التوترات بين الدول حول عدة قضايا خلافية أخرى كالنزاع الحدودي بين السودان ومصر، فالموقف السوداني الإيجابي تجاه حق دول الحوض في الاستفادة من مواردها المائية وإنشاء مشاريعها التنموية بما فيها سد النهضة مرده ليس

بعض توجهات وطموحات بعض دول الحوض كأثيوبيا تحديات للإيراد المائي لدول المجرى المصب، تحديداً مصر التي تعتمد على مياه النيل بنسبة 97% والسودان بنسبة 77% (عبد العظيم، 2012). الأمر الذي قاد إلى تزايد حدة الخلافات وتدهور الهدوء النسبي في العلاقة بين دول الإقليم.

نتيجة للتقلبات السياسية في هذه الدول بالإضافة إلى تزايد الاحتياجات المستقبلية لدول الحوض، بسبب مشروعاتها الزراعية والصناعية وتزايد أعداد السكان بشكل كبير وتناقص المياه. دفع كل ذلك دول المنبع وفي مقدمتها إثيوبيا إلى المطالبة بإعادة النظر في اتفاقية 1959 والتي تضمنت مادة تنص على عدم السماح بإقامة أية مشروعات على حوض النيل إلا بعد موافقة دولتي السودان ومصر.

إن الموقف المعن حالياً من قبل دول المنبع حول إدارة مياه النيل والفيثو المصري السوداني، يتمثل في رفضها للاتفاقيات ذات الصلة بحوض النيل مثل بروتكول 1891، واتفاقيات 1902، 1929، 1934، 1953 و1959. فكل هذه الاتفاقيات والمعاهدات نصت على عدم التأثير في تدفق مياه النيل شمالاً أو انخفاض إيراداته بقيام مشاريع الري والكهرباء في مجرى النهر. من الواضح أن دول المنبع تنظر إلى هذه الاتفاقيات وفقاً لمصالحها الخاصة وأن هذه الاتفاقيات تقيد سياساتها وممارساتها ولا تعترف بها، إذ إنها أبرمت عبر الدول الاستعمارية ونيابة عنها كحال اتفاق 1929 بين الحكومة المصرية وبريطانيا ممثلة للسودان، أوغندا، كينيا، وتنزانيا، كما أن هذه الدول عبرت عن أن

جدول: 1 نسبة مساهمة الحوض الشرقي في موارد مياه النيل

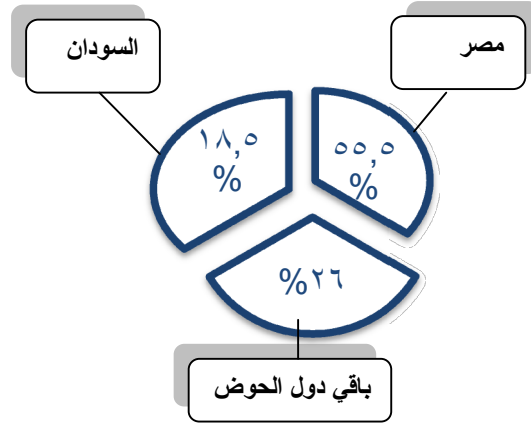
الدولة	المنبع	النسبة	المصدر
المجرى			
	أواسط إثيوبيا	86%	الهضبة الإثيوبية
السودان وإثيوبيا	أثيوبيا	59%	النيل الأزرق
السودان وإثيوبيا، وجنوب السودان	أثيوبيا	13%	نهر السوبات وعطبرة
السودان، وجمهورية السودان	أوغندا، كينيا وتنزانيا	14%	النيل الأبيض

المصدر: (العبيدي 2012)

الواضح أن هناك خلافات جوهرية وكبيرة ومواقف متباعدة أعاققت اتفاق كل دول الحوض تحديداً إثيوبيا، السودان ومصر حول كيفية إدارة واستخدام مياه نهر النيل، الأمر الذي صاعد من التوتر بين دول الحوض الشرقي تحديداً بين إثيوبيا ومصر حول سد النهضة والمشاريع الإثيوبية الأخرى على النيل الأزرق الرافد الرئيسي لنهر النيل. برز التباين في الأفكار بين دول الحوض في كل اللقاءات والمفاوضات المتعلقة باستغلال حصص الدول حول المياه.

الفقرة (14 ب)، المتعلقة بالأمن المائي، وتنص على حق كل دول حوض النيل في المياه من أجل الصحة، والزراعة والإنتاج والبيئة (سليمان، 2014)، ولكن لتعقيدات السياسة وتشابك مداخلها وقضاياها الراهنة، وهو حق سيادي وأيضاً موضوع رئيسي للأمن القومي للدول، خاصة بالنسبة للدولة السودانية. كما أن القضية الأهم في التوتر بين دول الحوض الشرقي، تتمثل في الإجابة عن من يملك ويدير ويستفيد من مياه النهر، فإثيوبيا ترفد النهر بما يعادل 86% ومصر تستغل نسبة تعادل 55,5% من إيراداته نحو المصب. هنا يكمن موطن الخلاف في ضرورة إعادة المحاصمة في المياه بين دول الحوض، والرغبة في الاستفادة من المياه ليس فقط للري والزراعة ولكن أيضا في موضوع تسليع المياه. فإثيوبيا تسعى لأن تكون قوة كهربائية في القارة وذلك بإقامة عدة مشاريع كهرو-مائية (جبي 1,2,3، سد النهضة)، لإمكانياتها المائية الهائلة بما توفره الهضبة الإثيوبية لنهر النيل. ومصر تعمل على الاحتفاظ بحقها التاريخي حسب معاهدة الانتفاع المشترك 1959، بحصتها كاملة 55,5 من مياه النهر. إذاً الخروج عن هذه المعادلة يمثل تهديدات أمنية مشتركة لكل من دول المنبع والمصب. فالسيادة على النهر هي النقطة الرئيسية ومصدر الخلاف الرئيسي بين دول الحوض وليس فقط إنشاء سد النهضة أو غيره من المشاريع المائية سواء في إثيوبيا، السودان، أوغندا أو تنزانيا.

شكل 1: توزيع حصص مياه النيل حسب اتفاق 1959 بين دول الحوض



المصدر: الباحث

والمستقبلية، خاصة فيما يتعلق بإدارة، محاصصة مياه نهر النيل والقضايا السياسية الأخرى بين الدول الثلاثة (حلايب، الفشقة والتكامل). وإذا كانت مخرجات اجتماع أديس أبابا 20-22 سبتمبر 2014، بمثابة اتفاق على شروط ومرجعيات اللجنة الفنية الوطنية وقواعدها الإجرائية، وعلى دورية عقد الاجتماعات ورئاستها، مثلت الجولة السابعة في الخرطوم بتاريخ 23/مارس 2015، تطوراً في المحادثات وذلك بالتوقيع على إعلان المبادئ لحل الخلاف بين دول إثيوبيا، السودان ومصر حول سد النهضة الإثيوبي، كإطار اتفاقي بينها يضمن التوصل إلى أسلوب وقواعد ملء خزان السد، وتشغيله السنوي، والدراسات الفنية المشتركة حول السد. يشمل الاتفاق عشرة مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة في التعامل مع قضايا الأنهار الدولية وأحوالها المشتركة.

جدول:3 ملخص لإعلان المبادئ حول سد

النهضة

المعنى	المبدأ	
التعاون على أساس التفاهم المشترك، والمنفعة المشتركة، وحسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي، و تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف نواحيها	التعاون	1
الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة،	التنمية، التكامل	2

التوتر السياسي والمباحثات بشأن سد النهضة بين دول الحوض الشرقي في ظل المواقف المتباعدة والتوتر المتصاعد بين دول حوض النيل عامة ولأجل الوصول إلى صيغة مرضية واتفاق بين دول الحوض الشرقي خاصة بين إثيوبيا، السودان ومصر في قضية المشاريع المائية الإثيوبية وفي مقدمتها مشروع سد النهضة. عقدت اللجنة الثلاثية الوطنية لسد النهضة التي تتكون من 12 خبيراً (4 من كل من إثيوبيا، السودان، ومصر)، 10 لقاءات خلال عامين 2013-2015، في كل من الخرطوم، أديس أبابا والقاهرة، بحثت هذه الاجتماعات بشكل رئيسي في موضوعي الجوانب الفنية واختيار مكتب استشاري لتولي الدراسات الفنية المتعلقة بسد النهضة محل الخلاف بين إثيوبيا ومصر. غير أن أغلب اللقاءات لم تحقق التوافق والتراضي المنشود والاتفاق بين الدول الثلاثة، مما عكس البعد السياسي للقضية وتعقيداتها الآتية

<p>لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.</p>			<p>والمساهمة في التنمية الاقتصادية، والترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة و مستدامة يعتمد عليها</p>	<p>الإقليمي والاستدامة</p>	
<p>تقدر الدول الثلاثة الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد. واستكمال أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.</p>	<p>7 أمان السد</p>		<p>تتخذ الدول الثلاثة كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامهما للنيل الأزرق، والتنسيق والتعويض للضرر الناتج من آثار السد</p>	<p>3 عدم التسبب في ضرر ذي شأن</p>	
<p>تتعاون الدول الثلاثة على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر</p>	<p>8 مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة</p>		<p>تستخدم الدول الثلاثة مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب، ولضمان ذلك لا بد من الوضع في الاعتبار العوامل الجغرافية، والمائية، والمناخية، والاحتياجات الاقتصادية، والسكان، والمساهمة في الإيراد المائي والتعاون</p>	<p>4 الاستخدام المنصف والمناسب</p>	
<p>تقوم الدول الثلاثة بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا. إذا لم تتجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات</p>	<p>10 التسوية السلمية للمنازعات</p>		<p>إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة</p>	<p>5 بناء الثقة</p>	
<p>توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة</p>				<p>6 تبادل المعلومات والبيانات</p>	

المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، أو الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.		
------------------------------------------------------------------------------------------------------	--	--

المصدر: اتفاق إعلان المبادئ 2015

مهد توقيع إعلان المبادئ بين الدول الثلاثة إلى توقيع عقود الدراسات الفنية لسد النهضة مع المكاتب الاستشارية الفرنسية في سبتمبر 2016، وتقرر أن تكتمل هذه الدراسات في غضون أحد عشر شهراً، أغسطس 2017، والتي تمر بسبعة مراحل، يتم خلالها تقييم آثار قيام السد على هيدروليكية المياه وحركة المياه الداخلة والخارجة من السد، ومعدلات وصول المياه من السد الإثيوبي وحتى بحيرة السد العالي بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع على مصر والسودان، إضافة إلى مستوى أمان للسد. في الواقع بالرغم من توقيع إعلان المبادئ وعقود المكاتب الفنية، إلا أنه إلى الآن، لم تصل دولتي إثيوبيا ومصر إلى مرحلة الثقة الكاملة ويسير التوتر جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية فيما يخص ملف سد النهضة الإثيوبي مما يتطلب مزيداً من الجهود للوصول إلى درجة التكامل/ التعاون بين دول إثيوبيا، السودان ومصر لأجل الاستقرار والاستفادة من مياه النهر، في مشاريع تعاونية (زراعية، ري وكهرباء)

الإدارة التكاملية/التعاونية للمياه في إقليم الحوض الشرقي

بما أن مطالبة أغلب دول حوض النيل بإعادة تقسيم مياه النهر بين دوله وحققها في إقامة مشاريع السدود، والمشاريع التنموية على الحوض

تفسر من قبل دول المصب، تحديداً مصر بأنه تهديد مباشر لأمنها القومي، والذي قد يزيد من احتمالية نشوب النزاعات والتوترات السياسية بين الدول. عليه نجد موضوع التكامل والتعاون في إدارة مياه النهر يفرض نفسه بإلحاح في إقليم حوض النيل الشرقي، في ظل طموح الدول في الاستفادة من مواردها المائية وحالة التوتر المصاحبة لذلك. قياساً على التوتر الحالي وحالة عدم الاتفاق حول استغلال مياه النهر، أصبح وجود إطار تكاملي/ تعاوني وإيجاد اتفاقيات وأطر قانونية لإدارة واستخدام الموارد المائية في حوض النهر الشرقي واقعاً تفرضه الأوضاع الحالية في الإقليم.

ففي الحوض الشرقي، لا بد من أن تستند سياسات الدول التكاملية للمياه على الأخذ بخصائص ومبادئ الإدارة التكاملية والاستخدام التشاركي للمياه وأن تأخذ أيضاً خصائص كل قطاع إنتاجي وحاجات الدول المختلفة. فتتسق جهود الدول وسياستها المائية لا بد وأن تتكامل مع استخدامات المياه في مجال الزراعة، الري، الصناعة والرعي وهي مجالات الإنتاج، التنمية وسبل العيش الرئيسية للسكان في الحوض. تطبيق هذه الإدارة التكاملية ونجاحها المستقبلي، يتوقف على ضرورة وجود مؤسسات تتوافق أنشطتها مع أسس الإدارة التكاملية للمياه، ويتطلب ذلك وجود أولية لتطوير المؤسسات المحلية في كل بلد في المجموعة للتخطيط وتنمية الموارد المائية في الحوض. وبما أن الإدارة التكاملية للمياه تنبني على ضرورة وجود استخدام تشاركي ومستدام لمياه النهر وتقليل التوتر بين دول الحوض. عليه لا بد أن تأخذ سياسات الدول

التكاملية والتعاونية للمياه، كما تمت الإشارة إليه في اتفاق المبادئ، في اعتبارها الخطوات العملية والتطويرية والتعاونية الآتية:

تطوير الموارد المائية المتوفرة (السطحية والجوفية): يعتبر التحكم في المياه (سطحية وجوفية) وتنميتها من الأولويات التي لا بد للإدارة التكاملية للمياه من إنفاذها في دول المصب، خاصة في ظل تنامي المشاريع الكهرو-مائية الإثيوبية واحتمالية تناقص الإيراد المائي لهذه الدول. فالحد من حفر الآبار الجوفية والسحب المتزايد وغير المنظم لمياه الآبار لأغراض الشرب والري الزراعي و ردم خزانات المياه الجوفية نتيجة للترسبات المعدنية والصخرية و زيادة التبخر وفقدان المياه، تتطلب تطوير سياسات عملية لحفظ وتنمية الموارد المائية، فبجانب تكوين ومستجمعات المياه الاصطناعية وتطوير طرق حصد مياه الأمطار، نجد أن تنمية مشروعات الري وزيادة رصيد نهر النيل المائي عبر تحويل تدفق المياه من نهر الكونغو مثلاً، وربطه بمجرى نهر النيل عبر شق قناة لـ 460 كيلو لتصل نهر النيل عبر إحدى فروعه في جنوب السودان وهو مشروع قديم بدأ منذ القرن الماضي والذي يوفر (95 مليار متر مكعب لمصر سنوياً، يوفر للكونغو، السودان ومصر طاقة كهربائية تكفي أكثر من ثلثي قارة إفريقيا بمقدار 18000 ميجاوات أي عشرة أضعاف ما يولده السد العالي، أي ما قيمته إذا صدر لدول إفريقيا حوالي 21 مليار دولار، ويوفر للكونغو، والسودان ومصر 320 فدان صالحة للزراعة). بالرغم من أهمية المشروع وميزه المختلفة يواجه صعوبات إدارية-بيروقراطية وسؤ تخطيط في كل من السودان

ومصر بجانب التنافس والتواجد الغربي والإسرائيلي في الكونغو والذي يمكن أن يعمل على التحريض لإيقاف المشروع وعدم استفادة دولتي المصب أو تدميره. الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية ورؤية مستقبلية وتعاون جاد من قبل جمهورية السودان و مصر.

وجود مشاريع زراعية مشتركة: يمكن إقامة مشاريع زراعية مشتركة في الحدود بين الدول أو استخدام الأراضي الخصبة والواسعة كما في السودان لتحقيق الأمن الغذائي لدول الحوض، ويكون ذلك نقطة انطلاق تبنى عليها المشاريع التكاملية الأخرى في المنطقة.

وجود هيئة سياسية وقانونية عليا للشؤون المائية في الحوض الشرقي: إنشاء هذه الهيئة من دول الحوض، تعمل على إدارة حل النزاعات المائية بين دوله الناتجة عن الاستخدام الزائد للمياه أو قيام المشاريع المائية الضخمة على النيل كسد النهضة، وتكون قرارات هذه الهيئة متوازنة وملزمة ومرضية للدول.

إنشاء مركز استشاري-فني لشؤون المياه في الحوض: يتم إنشاء هذا المركز من قبل دول الحوض لتقييم وتطوير المشاريع المائية في إحدى دول الحوض كالسدود لتقييم الأخطار البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية والمائية ورفعها إلى الهيئة السياسية والقانونية العليا.

الحد من التغول الخارجي في مياه النيل: وذلك عبر تطوير التكامل والتعاون الثنائي بين دول الحوض في إقامة المشاريع المشتركة، عبر إلزام الدول بتقديم تقرير دوري عن أنشطتها المائية مع الدول من خارج القارة، والعمل على مساعدة دول

الحوض الفقيرة في إقامة مشاريع للري، الزراعة والكهرباء.

مراجعة وتقييم اتفاقيات مياه النيل: وذلك عبر مراجعة حصص مياه الدول والسعي للوصول إلى اتفاق حول الاستخدام الأمثل لمياه النيل بما لا يضر بمصلحة الدول في الاستفادة من المياه وأيضاً مراعاة العوامل الديمغرافية، البيئية والعجز المائي في بعض دول الحوض.

خاتمة:

تعد قضية إدارة واستغلال الموارد المائية المشتركة بين الدول كأحواض المياه والأنهر العابرة للحدود، من القضايا الملحة، ذات الأهمية في الوقت الحاضر، فجانبا الأهمية الاقتصادية للمياه، تنامت قضايا المياه كعامل سياسي يمكن أن يحدد مسار التعاون والخلاف بين الدول، خاصة وأن الحديث يدور الآن بين المهتمين بقضايا المياه، والعلاقات الدولية والحرب والسلام بأن هنالك إمكانية أن تتركز الصراعات بين الدول والمجتمعات حول الموارد المائية والسيطرة عليها لإمكانية التناقص المتوقع من الموجود منها في العالم، بسبب الندرة، والزيادة السكانية وتزايد استغلال المياه في عدد من المشاريع (زراعة، وري وصناعة). في إفريقيا عامة، ومنطقة الحوض الشرقي على وجه الخصوص لا يختلف الأمر كثيراً عن باقي مناطق العالم. إذ تزايدت الحاجة الآن من قبل أكثر من دولة خاصة دول المنابع للاستفادة من الموارد المائية المتاحة لديها بهدف الفائدة الاقتصادية ومشاريع التنمية التي تخطط لإنشائها، كما هو الحال بالنسبة لإثيوبيا التي تخطط من زمن بعيد في ضرورة تطويع قدرتها المائية كدولة منبع لتنمية قدرتها

الاقتصادية (تصنيع الكهرباء) والسياسية في المنطقة. مما شكل بدرجات متفاوتة حالة من التوتر بين دول المصب (السودان ومصر)، حول أهداف إثيوبيا المستقبلية في الإقليم وتناقص الرصيد المائي المحتمل خاصة بالنسبة لمصر، مما خلق حالة من التوتر والذي يمكن أن يرتقي لدرجة القطيعة السياسية أو النزاع مستقبلاً بين دولتي إثيوبيا ومصر. ولتحقيق الاستقرار في الإقليم الذي يشهد توترات ونزاعات متكررة (النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، النزاع بين السودان وجنوب السودان، النزاع السوداني المصري حول الحدود)، لا بد أن يرتقي مستوى العلاقات بين هذه الدول إلى درجة التعاون والتكامل مستقبلاً، وذلك بإمكانية إيجاد دارة تعاونية وتكاملية للموارد المائية في الإقليم بتطوير مشاريع إنتاجية مشتركة (الطاقة، الزراعة مثلاً)، وتلبية احتياجات الأمن الغذائي لشعوب الدول، فبدلاً من تصبح المياه عنصر تهديد للأمن القومي والإقليمي يمكن أن تصبح بذلك سلاماً واستقراراً في إقليم الحوض الشرقي.

المراجع:

- محمود على 2016، صراعات السدود حول العالم.. مأساة سوريا وكينيا مثالا.متوفر من: <http://elbadil.com>
- سليمان محمد، 2014، إتفاقية عنتيبي والخروج من أزمة مياه النيل. متوفر من : <http://www.masress.com>
- حمد هاشم، 2013، التأثير البيئي لسدود نهر النيل. متوفر من: <https/schritte.wordpress.com>
- اتفاق إعلان المبادئ حول سد مشروع النهضة، 2015، تم توقيعه بين مصر وإثيوبيا والسودان، الخرطوم، الثلاثاء/2015/3/23.
- التقرير الإستراتيجي الأول 2013، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية.
- التقرير الإستراتيجي الثاني 2015، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية.
- منظم الفاو 2004، الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في إفريقيا، المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا، ARC/4/5، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 1-2004/3/5. موجود في: <ftp://ftp.fao/unfao/bodios/arc/23arc/j1645a.doc>